الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.35

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
29 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة السيدة ليتونين ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع)

إنجاز العمل بشأن الجزء الرئيسي من عمل اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-64841 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع) (A/C.2/62/L.4 و L.63)

مشروع القرار بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

١ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.2/62/L.63، الذي يقوم السيد صالح (لبنان)، نائب رئيسة اللجنة، بتقديمه على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.4. ولا تترتب آثار في الميزانية البرنامجية على مشروع الاقتراح.

٢ - **السيد غاز** (سويسرا): أشار، وهو يتكلم بوصفه ميسرا للمشاورات غير الرسمية، إلى بعض التغييرات التحريرية الطفيفة وتصويبات قليلة. في الفقرة الرابعة عشرة، حُذفت عبارة ''مع القلق''. وفي الفقرة ٣، استُعيض عن كلمة ''المستفيدة'' بكلمة ''البرنامج''. وفي الفقرة ٣١، عبارة ''الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها'' قد أضيفت قبل ''الأهداف الواردة في إعلان الألفية''. وفي الفقرة ١٢٤، أضيفت كلمة ''إدارة'' قبل ''الاستشارة في مجال السياسات''.

٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/62/L.63*، بصيغته المصوبة شفويا.

٤ - **السيد خان** (باكستان): أعرب، وهو يتكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، عن ارتياحه لانضمامه إلى توافق الآراء على القرار، بعد شهرين من المفاوضات المضنية. وقد تم التوصل إلى بعض الحلول التوفيقية الصعبة.

٥ - **السيدة فريرا** (البرتغال): نوهيت وهي تتكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان التثبيت والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، بالجهود غير المسبوقة والالتزام من قِبل جميع الدول الأعضاء في العملية المعقدة، عملية المفاوضات بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية . وعلى الرغم من أن النص غير كامل، ترد فيه المصالح الرئيسية لجميع الأطراف المتفاوضة، وقد ساهمت عملية المفاوضات في زيادة الثقة فيما بين الدول الأعضاء، ما سيبعث بالتأكيد على مزيد من توافق الآراء بشأن مسائل صعبة.

٦ - **السيد هيت** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده انضم إلى توافق الآراء بغية المساعدة في تحريك المناقشات قدما كمؤشر إيجابي. ونظرا إلى أن القرار هو الأداة الرئيسية للجمعية العامة التي توفر الإرشاد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فإن افتقاره إلى الوضوح بالنسبة إلى بعض المسائل التنفيذية والهامة أمر يبعث على القلق. وخلال الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية، سيكون من اللازم الاستعراض المستمر لأحكامه وتحسينها بعدد من الطرق.

٧ - وواصل الق ول إنه، أولا، على الرغم من بعض الاعتراف بدور القطاع الخاص في التنمية، لا يوجد تأييد لأهميته المركزية بصفته محركا للنمو الاقتصادي المستدام، والحاجة إلى منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان في إيجاد

بيئة تعزز تنمية القطاع الخاص المحلي. ذلك عيب خطير يعيق جهود النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في العالم أجمع.

٨ - وثانيا، أكد قطاع التمويل على الزيادات في الموارد لمجرد الزيادة، مع إيلاء قدر لا يستحق من الاهتمام لكيفية استعمال هذه الأموال وللنتائج المحققة، ما يتنافى مع نظام الإدارة المستندة إلى النتائج والميزانيات المستندة إلى النتائج، وهي الإدارة والميزانيات التي كاتت صناديق وبرامج كثيرة تتبناها. وتقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية القادمة في دورتها القادمة، الذي طُلب في الفقرة ٣٠ من القرار، سيكون بالتأكيد قائما على أساس مبادئ تخصيص الموارد المستندة إلى النتائج.

٩ - ثالثا، فإن تعزيز التنفيذ الوطني بدون الاعتراف بالحاجة إلى تناول أوجه الضعف التي أشار إليها مراجعو الحسابات في طريقة تنفيذ البرامج يمكن أن يعرض صناديق الوكالات وصدقيتها وسمعتها إلى الخطر.

١٠ - رابعا، على الرغم من أن الحاجة إلى القيام بتقييم مستقل للنماذج التجريبية لأمم متحدة واحدة قد اعترف بها، فإن بلده يؤيد تأييدا قويا دورا للجان الإقليمية في هذه الجهود.

١١ - وتعليقه الأخير يتعلق بحقيقة أن تمويل الوكالات المتخصصة هو من مسؤولية هيئاتها الإدارية وليس من مسؤولية اللجنة الثانية. وفي هذا الصدد، توجد الفقرة ٢٥ لبسا في العلاقة بين الجمعية العامة والوكالات المتخصصة، وتنتهك على نحو خطير سلطة الهيئات الإدارية المستقلة للوكالات المتخصصة في مجال الميزانيات البرنامجية. ونفس تلك الفقرة تشوه أيضا حالات الميزانية للوكالات المتخصصة باقتراح الركود الواسع النطاق في مستويات التمويل. وهذا الزعم لا تدعمه الحقائق.

١٢ - **السيد ناكامورا** (اليابان): قال إن النص المعتمد هو الصياغة الوحيدة التي أمكنها تحقيق اتفاق. خلال المفاوضات اقترح وفد بلده بعض الفقرات بشأن الأمن البشري والنهج المجتمعي النابع من القاعدة إزاء التنمية، كسبيل للمساعدة على حل كثير من المشاكل التي تواجه السكان الضعفاء. وعلى الرغم من أن هذه المقترحات قد سُحبت من أجل تحقيق توافق الآراء، سيواصل بلده تأييد تعميم مراعاة فكرة الأمن البشري في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في الأمم المتحدة ومنتديات أخرى. إن تحسين فعالية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لهذا الهدف ستشارك اليابان على نحو بناء في المناقشات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، والخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومسائل أخرى ذات صلة.

١٣ - **السيد بريفيك** (النرويج): قال إن نص اللجنة القائم على الحل التوفيقي يجسد روح القرار ٢٥٠/٥٩، ويؤكد من جديد الالتزامات التي ترد فيه ويشجع مواصلة العمليات التي بدأها الاستعراض الشامل السابق الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية. والتبادل الصريح والعلني لوجهات النظر المختلفة خلال تلك العملية قد عمق فهم أعضاء اللجنة كل لموقف الآخر وساهم بالتأكيد في إيجاد الثقة الضرورية لتمكينهم جميعا من العمل معا على نحو بناء من أجل التوصل إلى الهدف المشترك، هدف أمم متحدة قادرة على الإنجاز على نحو أفضل وبكفاءة أكبر من ناحية تقديم المساعدة للذين في مسيس الحاجة إليها.

١٤ - **السيد ميتيليتسا** (بالاو): يرحب بتوافق الآراء على مشروع القرار، الذي هو نتيجة حل توفيقي، وهو يشمل أحكاما كثيرة ذات طبيعة عامة. ويفهم وفد بلده أن الفقرتين ٤٥ و ٤٦ من المشروع يقصد بهما أن تكونا مصدر إرشاد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى في مساعدة

البلدان المشمولة بالبرامج لإدخال تكنولوجيات جديدة، في مجالات منها مجال زيادة فعالية الطاقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُفهم الفقرتان الرابعة عشرة والسادسة عشرة من الديباجة والفقرات ٩ و ٣٥ و ٣٧ و ٤٦ على أنها لا تشير إلى البلدان النامية فقط ولكنها تشير أيضا إلى جميع البلدان المشمولة بالبرامج.

١٥ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/62/L.4*.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

١٦. **الرئيسة:** أخبرت اللجنة بأن الأمانة العامة أخبرتها بأنه لا توجد مسائل تتطلب انتباه أو عمل اللجنة في إطار ذلك البند من جدول الأعمال. وتعتبر أن اللجنة تقرر أنه لا حاجة إلى اتخاذ إجراء في إطار ذلك البند من جدول الأعمال.

١٧ - تقرر ذلك.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.2/62/L.62)

مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة

١٨ - **الرئيسة:** استرعت الانتباه إلى مشروع برنامج عمل اللجنة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة (A/C.2/62/L.62).

١٩ - اعتمد مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

إنجاز العمل بشأن الجزء الرئيسي من عمل اللجنة

٢٠ - **الرئيسة:** قالت في ملاحظاتها الختامية إن اتخاذ اللجنة لمعظم قراراتها بتوافق الآراء يثبت الإدراك بين الدول الأعضاء أنها تواجه نفس التهديدات والتحديات، وأنها تحتاج إلى العمل معا. ومحصلة عمل اللجنة توطد أساس الشراكة العالمية وتوجد منهاجا قويا على أساسه نعمل معا على نحو أكثر كفاءة للحد من الفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - وواصلت القول إن اللجنة تمتعت بدورة مثمرة جدا، إذ اتخذت ٣٤ قرارا ومقررا واحدا بتوافق الآراء و ٧ قرارا على وجه الدقة بالتصويت. ومما تجدر ملاحظته على نحو خاص اتخاذ القرار الذي يضع الطرائق لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، والقرار الذي يعلن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧).

٢٢ - وقالت إن اللجنة قد أظهرت أيضا جبهة موحدة بشأن تغير المناخ. وعلى الرغم من التصويت على الفقرة التي تطلب تمويل دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من الميزانية العادية، فإن القرار ككل قد اتخذ بتوافق الآراء، مرسلا رسالة قوية وحسنة التوقيت إلى بالي.

٢٣ - وواصلت القول إنه مما يؤسف له أن اللجنة لم تنجح في التوصل إلى توافق الآراء على قرار التجارة والتنمية خلال السنوات الأربع المتتالية. وتأمل في أن تتوصل اللجنة غلى نتيجة إيجابية بشأن المسألة خلال السنة القادمة.

٢٤ - واستطردت قائلة إنه بعد ساعات عديدة من المداولات، اتخذت اللجنة أيضا قبل هنيهة قرارا شاملا بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وتعرب عن تقديرها للميسر، السيد ثوماس غاز (سويسرا)، ولجميع المشاركين في المفاوضات على جهودهم من أجل التوصل إلى توافق الآراء على قرار هام كهذا.

٢٥ - وقالت إن اللجنة استفادت، كما حدث في سنوات سابقة، من سلسلة من حلقات المناقشة بشأن مسائل متعلقة ببرنامج عملها. وينبغي للجنة أن تواصل دعوة الخبراء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة ليكون من الممكن تبادل الآراء والنظر في وجهات النظر المختلفة.

٢٦ - وقالت إنه على الرغم من أن اللجنة قد تعين عليها أن تطلب تمديدا بغية إنجاز أعمالها، فإن الجو بقي بناء طيلة مدة الدورة. وفي هذا الصدد، تعرب عن تقديرها لأعضاء المكتب ومختلف الميسرين؛ ولكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على مساهماتها؛ وللموظفين الكثيرين الذين يسروا أعمال اللجنة. وبدون هذا الدعم ما كان يمكن للجنة أن تنجز أعمالها.

٢٧ - **السيد شا زوكان** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن اللجنة أظهرت مرة أخرى أهمية تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. والمجموعة الشاملة لأهداف المنظمة في مجال التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، تمثل توافقا عالميا في الآراء على رؤيا متشاطرة للتنمية. ونظرا إلى النتائج المختلطة في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا حتى الآن، ينبغي اعتبار أعمال اللجنة مساهمة هامة صوب الجهود المجددة لتنفيذ جميع الالتزامات في مجال التنمية.

٢٨ - وقال إن الدورة الحالية لافتة للنظر على نحو خاص بسبب بعض المقررات البالغة الأهمية. لقد اتخذت اللجنة، بانية على الزخم الذي ولده الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، قرارا يضع طرائق مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية. لقد هيأت اللجنة المناخ لمؤتمر للاستعراض لا يقيّم التقدم المحرز فقط ولكن يؤكد أيضا الأهداف والالتزامات المؤدية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات. ويمكن أيضا تناول مسائل ناشئة من قبيل التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي في مجال التنمية، والحاجة المتنامية إلى تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية. لقد تم الوصول إلى منعطف حرج في عملية التمويل من أجل التنمية. ويؤكد على الحاجة إلى إبداء الإرادة السياسية المستمرة لتنفيذ توافق آراء مونتيري. وستعمل إدارته مع الرئيسين في الإعداد للمؤتمر.

٢٩ - وواصل القول إن قرار اللجنة الذي يشكل معلما بارزا بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية يوفر الإرشاد لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بأنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، وعلى وجه التحديد بشأن التمويل وتنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية وتحسين الأداء والمتابعة. لقد هيأت اللجنة المناخ للأعمال في المستقبل لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛ سيساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز اتساق الجهاز وفعاليته. ويتوقع أن يصبح منتدى التعاون الإنمائي آلية رئيسية للحوار العالمي واستعراض السياسات بشأن المسائل الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي.

٣٠ - واستطرد قائلا إن اللجنة اتخذت أيضا إجراء يستحق الإشادة بشأن القضاء على الفقر، الذي يشكل أخطر تحد يواجه العالم اليوم. وهو على ثقة بأن مقرر اللجنة بإعلان عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) سيستقطب جهود المجتمع الدولي وسيمس حياة الضعفاء والمتضررين جوعا والفقراء.

٣١ - وقال إن قرار اللجنة الحسن التوقيت الداعي إلى العمل العالمي على نحو ملح لتناول تغير المناخ قد وفر الخلفية للمناقشات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد مؤخرا في بالي. وقد اعترف مؤتمر الأطراف، مثل اللجنة، بأن الجهود لتناول تغير المناخ بطريقة تعزز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستمر للبلدان النامية والقضاء على الفقر ينبغي بذلها عن طريق تعزيز دمج المكونات الثلاثة

للتنمية المستدامة، اي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

٣٢ - وواصل القول إنه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة للجميع. إن التكافل المتزايد فيما بين الاقتصادات الوطنية في كوكب معولم ونشوء نظم قائمة على قواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية قد مسّا بنطاق السياسات الداخلية، وخصوصا في مجالات مثل التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية. وفي هذا الصدد، لقد سلطت اللجنة الضوء على الحاجة إلى التوازن السليم بين فضاء السياسة الوطنية والالتزامات الدولية.

٣٣ - وقال إنه على خلفية من الاضطرابات المالية العالمية، أكدت اللجنة على أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر يمكن أن يعززا قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولتحقيق هذا الهدف، أكدت اللجنة بحق على أهمية الجهود التعاونية والمنسقة من قِبل جميع البلدان والمؤسسات للتصدي لأخطار عدم الاستقرار المالي. وأكدت اللجنة من جديد أيضا الحاجة إلى تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز، ما شجعها على اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة. ويأمل في أن يتناول مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية هذه المسائل.

٣٤- وأخيرا، قال إن اللجنة قد ساعدت في إعطاء زخم جديد لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتطلع الأمانة العامة قدما إلى مواصلة دعم أعمال اللجنة في هذا المجال.

٣٥ - **السيد سيلفستر** (البرتغال): قال، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية التثبيت والانتساب ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، إن المحصلة الإجمالية لأعمال اللجنة في كل مجموعاتها الأربع أظهرت وحدة المجتمع الدولي وتعاونه الوثيق بشأن النطاق الواسع من المسائل المتعلقة بالتنمية. ويعرب عن تقديره لجميع الوفود على روح التعاون والتفاني التي أبدتها، ولحظات الإلهام والمرونة؛ ويعترف بجهود الشركاء المتفاوضين للتوصل إلى أساس مشترك وللنهوض بجدول أعمال اللجنة؛ ويلاحظ أن نوعية المناقشات داخل اللجنة نفسها قد عززتها تعزيزا كبيرا مشاركة الخبراء وكبار المسؤولين، وجماعات المصالح والمجتمع المدني في المناقشة العامة داخل اللجنة ومختلف المناسبات الجانبية.

٣٦ - وواصل القول إنه لا يزال المجال متاحا للتحسين في جوانب كثيرة من أعمال اللجنة، وخصوصا طبيعة التكرار التي تتسم بها. وينبغي أيضا زيادة تحسين أساليب عمل معينة. ويدعو على نحو خاص إلى الاستخدام الأفضل للوقت المتاح والتخصيص الأفضل لأماكن المشاورات غير الرسمية. ومع ذلك، يرحب بأعمال الأمانة العامة بشأن موقع شبكة المعلومات للجنة و"ويك بليس" اللذين اتضح أنهما ذوا فائدة بالغة للوفود.

٣٧ - وقال إن الاتحاد الأوروبي سيواصل التزامه بضمان الاتساق بين سياساته الداخلية والخارجية بغية تحقيق الأهداف العالمية بالنسبة إلى جميع المسائل التي تتناولها الأمم المتحدة. وعلى ضوء التحديات التي تواجه العالم حاليا، يتوقع العالم من الأمم المتحدة أن تعالج المسائل المطروحة عليها معالجة حاسمة وكفؤة وفعالة، ما يتطلب التزامات دولية معززة وأكثر طموحا في مجال السياسات.

٣٨ - وأخيرا، قال إن اللجنة ينبغي لها أن تزيد من تركيزها على العمل على أرض الواقع لضمان تنفيذ الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي.

٣٩ - **السيد ناكامورا** (اليابان): قال إن وفد بلده يأسف لأنه كان من الضروري البت في بعض القرارات بالتصويت، وإنه يأمل في أن تجدد الدول الأعضاء التزامها بالتوصل إلى أساس مشترك حتى يكون من الممكن في السنة القادمة اتخاذ جميع القرارات بتوافق الآراء.

٤٠ - وواصل القول إنه، بتحديد مواعيد لكثير من المؤتمرات المتعلقة بالتنمية، سيكون عام ٢٠٠٨ عاما هاما للجهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويأمل في أن يراعي برنامج أعمال السنة القادمة زيادة التزامات ومسؤوليات الوفود نتيجة عن تلك الأحداث. ومن المهم على نحو خاص تفادي التكرار بين العملية التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية وأعمال اللجنة في مجموعة الاقتصاد الكلي.

٤١ - وقال إن اليابان ستستضيف، في سنة ٢٠٠٨، مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية في أيار/مايو، وقمة هوكايدو-طوياكو لمجموعة الثماني في تموز/يوليه. وحكومة بلده مصممة على استخدام هذه الفرص للنهوض بقضية التنمية الأفريقية، وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وللمساهمة في أعمال كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة.

٤٢ - وبعد تبادل مجاملات العادة، الذي شارك فيه السيد سيلفستر (البرتغال) والسيد لا رو (جنوب أفريقيا) والسيد خان (باكستان)، باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، والسيد ناكامورا (اليابان)، أعلنت الرئيسة ان اللجنة أنجزت العمل بشأن الجزء الرئيسي من أعمالها للدورة الثانية والستين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.